١٢٠٠ منها تتركز في محافظة ذي قار

المدارس الطينية تحرج الحكومة رغم وعود بالحل نهاية ٢٠١١

متابعة/ المدى

ما تزال مشكلة المدارس الطينية تشكل مصدرا للاحراج بالنسبة للحكومة العراقية، التي ذهبت جميع وعودها بإعادة بناء هذه المدارس أدراج الرياح، لاسباب يعزا بعضها إلى قلة الموازنة المخصصة لوزارة التربية تارة، والى الفساد المالي والروتين الاداري تارة اخرى.

وجددت الوزارة هذا العام وعدها بإنهاء هذه المشكلة، مؤكدة ان العام الحالي سيكون العام الاخير لوجود المدارس الطينية في العراق، كما يوضح المتحدث باسم الوزارة وليد حسين، الذي اقر في تصريح لاذاعة العراق الحر بان موازنة الوزارة للعام الحالي ما تزال دون المستوى المطلوب لتنفيذ مشاريع الوزارة، خاصة في مجال بناء المدارس.

ويبلغ عدد المدارس الطينية في العراق نحو ١٢٠٠ مدرسة تتركز معظمها في محافظة ذي قار، إلا أن حسين يقول ان هذا العدد تراجع الى ٦٠٠ مدرسة فقط في الوقت الراهن.

من جانب اخر تقول عضو لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب السابق عابدة احمد ان مشكلة نقص التمويل والروتين الحكومي تقلل من فرص ايفاء وزارة التربية بوعودها في القضاء على المدارس الطينية هذا العام .

يذكر ان الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١١ قد خصصت نحو ٨ مليارات دولار لقطاع التربية والتعليم.

واختلف تربويون ومسؤولون بشأن المدارس الطينية في محافظة المثنى جنوب العراق، فمنهم مَن وصف المشهد بالكارثة الإنسانية محملا جميع المعنيين المسؤولية، ومَن طالب بضرورة غلقها لانتشال تلاميذها من موت محدق، في حين ناشد بعضهم رئيس الوزراء ووزير التربية بوقفة عاجلة لمعالجة الموضوع جذريا.

ففي مشهد بائس يمثل ملحقين دراسيين من بين سبعة ملاحق طينية، كانا من حصة قريتي أم اللحم وفارس آل مغير، ويبعدان مسافة سبعة كم إلى الشمال الشرقي من قضاء الرميثة بمحاذاة الخط السياحي المؤدي إلى قضاء الحمزة، التابع إداريا إلى ناحية النجمي، يواظب طلبة بعمر الزهور على الحضور يتهددهم الخطر في كل خطوة وكأن المدارس الطينية أصبحت واقعا محتوما عليهم.

وقال المعلم في ملحق قرية أم اللحم هاشم سلمان إن عدد التلاميذ في الملحق "يبلغ ٩١ تلميذا لم تتوفر لهم أبسط وسائل التعليم ومستلزمات الدراسة فضلا عن الخدمات الضرورية"، مشيرا إلى أن الصفوف "عبارة عن أكواخ طينية آيلة للسقوط بسقوف خشبية معثوثة تبلغ مساحتها ثلاثة أمتار طولا ومترين عرضا، يتقاسم فيها التلاميذ الصف إلى قسمين يمثل فيها الجانب الأيمن المرحلة الأولى والجانب الآخر المرحلة الثانية في آن واحد".

وأضاف أن المرحلة الأخرى "تنتظر خارج الصف إلى حين الإعلان عن انتهاء الدرس"، مبينا أن المعاناة "لا تقتصر عند هذا الحد بل أن الملحق يحاط بمستنقع مائي عميق كاد أن يودي بحياة ثلاثة تلاميذ لولا انتشالهم من قبل معلم همام".

بحسب وكالة أصوات العراق.

وأوضح أن هطول الأمطار "يشكل معاناة مضافة تضطر الجميع من مدرسين وطلبة للجوء إلى أحد البيوت القريبة طلبا للمأوى"، لافتا إلى أن الزيارات العديدة للمعنيين من الجهات المسؤولة لموقع الملحق الذي يطلق عليه جزافا "لم تسفر عن شيء يذكر برغم كثرة الوعود".

إلى ذلك قال المعلم في ملحق قرية فارس آل مغير خالد جاسم إن الإهمال "لا يقتصر على البناء والخدمات بل يتعداه إلى معضلة المناهج الدراسية التي أصبحت بالية"، مضيفا أن الكتب لدى التلاميذ "ممزقة لا تصلح للقراءة والتعليم".

وأفاد أن المنهج عبارة عن "مجموعة أوراق متناثرة تم جمعها من قبل المعلمين بمساعدة زوجاتهم ومن ثم خياطتها وترقيعها بجهود محلية وشخصية"، منوها إلى أن المسؤولين "لا يزورون المنطقة إلا أوقات الانتخابات ليغدقوا الوعود المعسولة بهدف كسب تعاطف الناس وأصواتهم دون أن يحققوا أيا منها".

وذكر أن سعر الملصق الانتخابي لبعض المرشحين "يبلغ نحو مليون دينار في حين يبلغ سعر الكتاب المنهجي الواحد بضعة آلاف من الدنانير"، وتابع "ماذا لو خصص أي مرشح للمناصب القيادية في المحافظة أو مجلس النواب جزءا من مبلغ حملته الدعائية لانتشال المنطقة من واقعها المزري".

من جانبه قال مدير ناحية النجمي حارث لهمود هادي الزريجاوي "أصبح من المعتاد القول إن ضعف التخصيصات المالية هو السبب في تعثر بناء مدارس حديثة"، موضحا أن بناء المدارس "لا يتطلب سوى بضعة ملايين من الدنانير العراقية في حين يتم صرف المليارات على مشاريع البعض منها فاشل والآخر غير ضروري".

ودعا الزريجاوي إلى "احترام الأولويات والأمور الملحة عند اختيار المشاريع لاسيما عندما يتعلق الأمر بموضوع تربوي يخص بناء جيل المستقبل الذي سيأخذ على عاتقه مسؤولية حمل الرسالة لبناء الوطن"، منوها إلى أن المسؤول الحكومي "ينبغي أن يتحمل المسؤولية الشرعية والأخلاقية إضافة إلى المسؤولية الرسمية".

وأضاف "لا يمكن نكران تقصير وزارة التربية بهذا المجال إذ لم تشرع ببناء مدرسة واحدة في ناحية النجمي"، مستدركا "لكن الجهات المعنية في المحافظة تتحمل بدورها جزءا من هذا التقصير".

وتابع "كما تتحمل المديرية العامة للتربية في المثنى المسؤولية لعدم تحركها لمعالجة الموضوع"، ورأى أن من الضروري "غلق هذه المدارس لانتشال أرواح أولئك التلاميذ من الموت المحدق بهم كونها بنايات طينية آيلة للسقوط".

على صعيد متصل قال مدير عام تربية المثنى عبد الكاظم نفات هتول إن هنالك "سبعة ملاحق طينية متوزعة على عموم محافظة المثنى"، مبينا أن المديرية "تلكأت في بنائها لعدم وجود تخصيصات مالية".

وأضاف أن هنالك "تباينا واضحا وملموسا في توزيع تخصيصات لمحافظات"، شارحا "تم بناء ١٨ مدرسة كبديل للمدارس الطينية في المحافظة عندما تبنى مجلس الوزراء حملة لبناء المدارس في العراق".

وأوضح "ارتأينا بناء عدد من المدارس الطينية في بعض القرى الريفية عندما يزداد عدد تلاميذ الصف الواحد إلى أكثر من ٥٠ تلميذا"، واعدا بـ"معالجة موضوع المدارس الطينية حال حصول المديرية على تمويل مناسب".

لكن رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس محافظة المثنى ياسر غازي الياسري قال إن الدستور العراقي "كفل حق التعليم وتوفير المستلزمات الدراسية اللازمة"، مستدركا "لكن الواقع يصطدم بعدد من الحواجز والمعرقلات".

ومضى قائلا إن "كثرة المدارس الطينية وندرة القرطاسية فضلا عن قلة وقدم المناهج الدراسية من أهم معرقلات النهوض بالقطاع التربوي" مشيرا إلى أن الحكومة "تولي قطاع التعليم اهتماما أكثر من التربية في حين أن التربية أكثر أهمية من قطاع التعليم كونه يمثل مرحلة تأسيس وبناء للطالب".

وشدد الياسري على أن الجميع "يتحملون المسؤولية"، وناشد الياسري رئيس الوزراء ووزير التربية والمعنيين كافة لـ"الوقوف بشكل جدي للنهوض بالواقع التربوي في المحافظة وانتشال هذه الشريحة من الضياع". وتقع مدينة السماوة، مركز محافظة المثنى، على مسافة ٢٨٠ كم إلى الجنوب من العاصمة بغداد.

على صعيد اخر، في خطوة هي الاولى من نوعها في العراق اعلنت وزارة التربية العراقية الاربعاء عن بدء العمل بمشروع "التعلم عن بعد" الذي تضمن افتتاح قناة تلفزيونية تربوية وموقع الكتروني يضم جميع المواد والمناهج التعليمية الخاصة بوزارة التربية وكتب ودروس متلفزة وتفاعلية.

وزير التربية محمد تميم قال ان المشروع الجديد يهدف بالاساس الى توفير مصادر للتعليم المتميز للمنقطعين عن المدارس والنازحين واللاجئين والفتيات في المنازل وذوي الاحتياجات الخاصة.

واشار تميم الى ان برامج القناة التلفزيونية التربوية لن تقتصر على عرض الدروس التعليمية وانما ستكون ذات طابع ثقافي ومعرفي من اجل اطلاع الطالب العراقي على اخر ما وصل اليه العلم من اختراعات واكتشافات.

وبلغت كلفة مشروع "التعلم عن بعد" ما يقارب الخمسة ملايين وستمئة الف دولار تكفل الاتحاد الاوربي بدفعها، فيما قامت منظمة اليونسكو وبالتنسيق مع الحكومة العراقية بتنفيذه.

وأكد رئيس مفوضية الاتحاد الاوربي في العراق جوبست كيرشمان ان المشروع سيجعل المناهج الدراسية الرسمية متاحة لجميع العراقيين سواء خارج البلاد او داخله، لافتا الى ان الاتحاد الاوربي ومن خلال عمله في العراق لاحظ ان هناك العديد من العراقيين يحتاجون الى مثل هذا المشروع.

وأوضح مدير مكتب منظمة اليونسكو في العراق محمد جليد ان المنظمة الدولية ستبدأ خلال الفترة المقبلة مشاريع مماثلة لتطوير قطاع التعليم في البلاد من خلال تأهيل الكوادر التعليمية لتقليل نسبة الأمية في العراق.

ترشيح الجلبي ليس نهائيا

العراقية تنتظر رد المالكي على اجتماع لحسم حقائب الأمن

متابعة/ المدى

أكدت القائمة العراقية أنها تنتظر رداً من رئيس الوزراء نوري المالكي على طلبها بعقد اجتماع لحسم الحقائب الأمنية.

وقال المتحدث باسم القائمة حيدر الملا لوكالة كردستان للأنباء إن "قائمته وجهت دعوة لرئيس الوزراء نوري المالكي بشأن عقد اجتماع لحسم الحقائب الأمنية"، مبينا أن "العراقية لم تتسلم حتى ألان اي رد من المالكي".

وأوضح الملا أن "الكتل السياسية اتفقت على ان تتوفر ثلاثة شروط في المرشح للحقائب الامنية هي الكفاءة والاستقلالية والاجماع الوطني"، لافتا الى أن "الحديث عن ترشيح احمد الجلبي لمنصب وزير الداخلية لايزال يتداول في وسائل الاعلام فقط ولم يكن هناك شيء رسمي حتى الان".

وتابع أن "العراقية لم تلتمس اي جدية من رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي بشأن حسم المناصب الامنية".

وكان المتحدث باسم حزب المؤتمر الوطني محمد الموسوي كشف الاربعاء الماضي عن أن الجلبي تم ترشيحه رسميا لوزارة الداخلية من قبل التحالف الوطني الذي ينتمي إليه، فضلاً عن ائتلاف الكتل الكردستانية، في الوقت الذي تأكد حصول موافقة أغلب الكتل السياسية على هذا الترشيح مقابل عدم تحفظ أو معارضة أي جهة لذلك.

وبرز أسما المفتش العام في وزارة الداخلية عقيل الطريحي والوكيل الأقدم للوزارة عدنان الأسدي في المدة القليلة الماضية كمرشحين لمنصب وزارة الداخلية، ولكن بحسب مصادر سياسية فإن هذين الأسمين لم ينالا قناعة المالكي الكاملة، فضلاً عن وجود تحفظ عليهما من بعض الكتل السياسية أبرزها العراقية.

وكانت الكتل السياسية قد اتفقت وفق مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني على أن يتسنم مرشح من قبل التحالف الوطني وزارة الداخلية، مقابل تقديم القائمة العراقية شخصية لشغل حقيبة الدفاع، ولكن رئيس الحكومة نوري المالكي شدد على أن يكون الشخص المترشح مستقلاً. يشار إلى ان رئيس الحكومة نوري المالكي يشغل الوزارات الأمنية الثلاث الدفاع والداخلية والأمن الوطني بنفسه منذ ان منحه مجلس النواب الثقة بذلك في ٢١ من كانون الأول الماضي، لحين تقديم الكتل مرشحين ينالون قناعته.

ويربط مراقبون تأخر تسمية مرشحي الوزارات الأمنية بزيادة التوتر الأمني، ولاسيما مع ازدياد حالات الاغتيال بالعبوات اللاصقة والمسدسات المزودة بكواتم الصوت لموظفي ومنتسبي الأجهزة الأمنية بينهم ضباط كبار.

تأجيل عقد عكاز لاعتراض ثان من مجلس الانبار

متابعة/ المدى

أعلنت وزارة النفط، أمس الخميس، عن تأجيل توقيع عقد تطوير حقل عكاز الغازي، عازية السبب إلى اعتراض مجلس محافظة الأنبار على العقد للمرة الثانية.

وقال وزير النفط عبد الكريم لعيبي خلال مؤتمر صحافي عقده في مبنى الوزارة ببغداد وحضرته "السومرية نيوز"، إن "مجلس محافظة الأنبار اعترض على توقيع عقد تطوير حقل عكاز الغازي وأضاف شروطاً للتوقيع"، مبيناً أنه "الاعتراض الثاني من نوعه".

وأضاف لعيبي أنه "لا يمكن إضافة شروط مجلس المحافظة، التي تتضمن بناء مجمعات سكنية، إلى العقد"، مشيراً إلى أن "الوزارة ستحاول الاتفاق مع المجلس لتسوية الخلاف".

وكان من المفترض أن يتم اليوم توقيع عقد تطوير الحقل بالأحرف الأولى في مبنى الوزارة.

وكان مجلس محافظة الأنبار أصدر، في تشرين الثاني الماضي، قراراً يقضي بمنع تصدير غاز حقل عكاز غرب المحافظة كمادة خام، واشترط إدخاله في الصناعات التحويلية، لافتاً إلى أن القرار استند إلى الدستور العراقي الذي يسمح لمجالس المحافظات باتخاذ هذا النوع من الإجراءات، كما أكد أن الشارع الأنباري سيخرج بتظاهرات واعتصامات في حال رفضت الحكومة المركزية تنفيذ القرار.

وقد فاز ائتلاف مكون من شركة كوكاز الكوري وكاز الكازاخستاني بتطوير حقل عكاز الغازي في محافظة الأنبار بعد تقديم عطاء تضمن كلفة إنتاج البرميل المكافئ خمسة دولارات وخمسين سنتاً وبقدرة إنتاجية تبلغ ٤٠٠ وحدة قياسية وباستثمار ما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار خلال ١٣ عاماً للوصول إلى ذروة الإنتاج من الحقل.

ويقع حقل عكاز الغازي الذي تم اكتشافه عام ١٩٩٢ شمال غرب الأنبار، ٢٥ كم جنوب غرب قضاء القائم، على نهر الفرات بالقرب من الحدود السورية، ويبلغ طوله ٥٠ كم وعرضه ١٨ كم، ويضم ست آبار محفورة ويبلغ المخزون الغازي المثبت فيه ٥,٦ تريليون متر مكعب قياسي.

عوائل تخزن الغذاء خوفا من ارتفاع أسعارها

قلق في الناصرية من تدهور الأوضاع

متابعة/ المدى

حذر ناشطون سياسيون من تدهور الأوضاع في محافظة ذي قار مع استمرار الاحتجاجات المطالبة بتحسين الخدمات وتوفير الكهرباء ومفردات البطاقة التموينية، وسط توقعات بخروج تظاهرات جديدة نتيجة عدم حل المشاكل الأساسية، فيما بدأت عوائل بتخزين المواد الغذائية خوفا من ارتفاع اسعارها.

ويقول الناشط السياسي ابراهيم شلال ان محافظة ذي قار تشهد أوضاعا حرجة "فالمواطنون والتجار يعيشون في حالة قلق لاعتقادهم ان الاوضاع الاقتصادية والسياسية ستسوء مع توقع حصول تظاهرات وتأخر وصول مفردات البطاقة التموينية، وهو ما يدفع الأهالي الى خزن المواد الغذائية في بيوتهم خوفا من ارتفاع أسعارها".

وارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية في عموم مناطق البلاد خلال الأسابيع الأخيرة وخاصة مادتي الطحين والسكر، مع تأخر توزيعها عبر نظام البطاقة التموينية من قبل وزارة التجارة في الأشهر الماضية، وهو ما أثار موجة احتجاجات في عدة محافظات عراقية طالبت بتوزيع المواد في موعدها وتحسين نوعياتها.

ويحذر شلال السياسيين من طبيعة الوضع في العراق الذي لا يتحمل استمرار التوترات، قائلا "على السياسيين ان يعرفوا ان صيغة الاحتجاجات التي حدثت بالدول العربية لا يمكن ان تحدث في العراق الذي لا يخلو فيه بيت من سلاح، خاصة ان السياسيين اختصروا الديمقراطية وجعلوها تنتهي عند صندوق الاقتراع، ولم يحاولوا تثقيف الشعب بايجاد طرق سلمية للاحتجاج، كما ضيقوا على حريته بالتظاهر".ويضيف "على مجلس المحافظة تهدئة الأجواء وايجاد حل لمشكلة الكهرباء التي يرى المواطن انها مسألة غير قابلة للحل، في وقت هنالك مخاوف من تجييش الشارع ضد الحكومة بسبب الكهرباء التي صرفت عليها اموال كافية لتجهيز كل بيوت العراق بمولدات تكفي حاجتها وفق ما يراه المواطن".

بدوره يبدي المحلل السياسي صلاح الحصيني، مخاوفه من تدهور الأوضاع في المحافظة، قائلا "الاوضاع لا تبشر بخير وهنالك موجات جديدة من التظاهرات يتوقع خروجها للمطالبة بحقوق كانت مهملة منذ سنوات، وشهدنا تظاهرات لجهات وفئات محددة مثل نقابات ومهنيين في الكهرباء والنفط والصحة وحتى الصحفيين، ونخشى ان تتسع التظاهرات لتلقي بظلال قاتمة على عموم الأوضاع بالمحافظة".

ويشير الحصيني الى ان بعض مظاهر القلق من المستقبل يمكن قراءتها من خلال الارتفاع غير الطبيعي في أسعار المواد الغذائية الأساسية، مبينا أن "الأسعار بدأت ترتفع بحجج مختلفة بينها حجة التعرفة الكمركية قبل ان يتم تطبيقها اصلا، والناس تحتاج الى ان تتعرف على الاسباب الحقيقية".

ويرى المحلل السياسي فاضل الخاقاني، ان "الأوضاع بالمحافظة مقبلة على عدم استقرار بسبب مشكلة الكهرباء التي اصبحت مركبة بالتوليد والتوزيع وصارت حالتها أسوأ من السابق رغم الميزانية الكبيرة المخصصة لها، واتوقع خروج عدة تظاهرات جديدة للمطالبة بتحسين الخدمات عموما والكهرباء خصوصا".

ويضيف "المحافظة شهدت تغييرات بهرم الأجهزة الأمنية في الفترة الأخيرة دون بيان الأسباب، ما سيؤثر على الأوضاع الأمنية وهو ما دفعها لاعلان حظر التجوال الليلي بحجج مكافحة السرقات والخطف المتكرر، وهو اسلوب غير منطقي لان بعض السرقات تحدث نهارا اصلا و التدهور الامني من اسبابه تدخل السياسيين بالاجهزة التنفيذية التي تعاني من ضعف اصلا ما شكل خللا في عملها".

ويلفت الخاقاني الى استمرار مشكلة الفساد دون حلول ما يثير غضب الشارع، مبينا أن "المواطنين يتساءلون عن دور الحكومة في مكافحة الفساد، ولماذا لم يتم لحد الان الامساك باي مسؤول فاسد رغم ان العراق يحتل مكانا بارزا بالتقييمات الدولية للفساد".

وكانت شرطة ذي قار، أعلنت جدولا لحظر التجوال الليلي وأشارت الى تسيير دوريات بالأحياء الشعبية لمكافحة ظاهرة سرقة المنازل فيها، بحسب الناطق الاعلامي العقيد مرتضى الشحتور.

وشهدت المحافظة اربع تظاهرات خلال خمسة ايام، رفع خلالها المتظاهرون لافتات تدعو الى تحسين الاوضاع المعيشية والخدمية، وأطلقوا هتافات بينها "الديكتاتورية ذبحت الشعب والديمقراطية سرقته".

ويطالب المتظاهرون بشكل خاص بتحسين مفردات البطاقة التموينية وزيادة عدد ساعات تجهيز الكهرباء وايجاد فرص عمل للعاطلين.

وكانت ذي قار قد شهدت في العام الماضي اكبر عدد من التظاهرات في تاريخها ضد سوء الخدمات والكهرباء راح ضحيتها مواطن وتسببت بجرح اكثر من ١٠٠ مدني وعناصر من قوة مكافحة الشغب.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون